الأوامـر والقـرارات

وزارة الاقتصاد والمالية

أمـر عـدد 4511 لسنة 2014 مؤرخ في 30 ديسمبر 2014 يتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 59 لسنة 2014 المؤرخ 26 ديسمبر 2014 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2015.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير الاقتصاد و المالية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011 المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية،

وعلى القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية والنصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الفصل 31 منه،

وعلى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 المتعلق بإصدار مجلة المحاسبة العمومية والنصوص التي نقحته أو تممته،

وعلى القانون عدد 59 لسنة 2014 المؤرخ في 26 ديسمبر 2014 المتعلق بقانون المالية لسنة 2015،

وعلى الأمر عدد 529 لسنة 1999 المؤرخ في 8 مارس 1999 المتعلق بضبط تبويب نفقات ميزانية الدولة كما تم تنقيحه بالأمر عدد 3407 لسنة 2012 المؤرخ في 31 ديسمبر 2012،

وعلى مداولة مجلس الوزراء وبعد إعلام رئيس الجمهورية.

يصدر الأمر الآتي نصه :

الفصل الأول ـ توزع الإعتمادات المتعلقة بنفقات العنوان الأول لميزانية الدولة لسنة 2015 حسب الأقسام والفصول وفقا للجدول "أ" والمدرج بهذا الأمر.

الفصل 2 ـ توزع اعتمادات التعهد واعتمادات الدفع المتعلقة بنفقات العنوان الثاني لميزانية الدولة لسنة 2015 حسب الأقسام والفصول وفقا للجدولين "ب" و"ت" المدرجين بهذا الأمر.

وتكتسي الإعتمادات المدرجة بالجدول "ت" الصبغة التقديرية.

الفصل 3 ـ رؤساء الإدارات والآذنون بالدفع مكلفون، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 30 ديسمبر 2014.

رئيس الحكومة

مهدي جمعة